

وضع اللغة العربية في رأي نحاتها الأولين

بقلم : أندري رومان

إنّ التوقيف مذهب ذهب إليه أكثر مسلمي السّنة في القرنين الثالث والرابع فإنّهم قد اعتقدوا أنّ الله القديم وضع اللغات وضعا قديما لم يشارك فيه الانسان .

هذا الوضع شرح أحوال حدوثه ابن فارس النحوي المشهور الذي عاش في القرن الرابع وذلك في كتاب له عنوانه بالصاحبيّ مهديا إيّاه الى الصاحب بن عباد وزير مؤيد الدولة البويهى فأخيه فخر الدولة (1) .

قال « ولعلّ ظانّا يظنّ أنّ اللغة العربيّة الّتي دللنا على أنّها توقيف إنّما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد . وليس الأمر كذا بل وقّف الله - جلّ وعزّ - آدم - عليه السّلام - على ما شاء أن يعلّمه إيّاه ممّا احتاج الى علمه في زمانه وانتشر من ذلك ما شاء الله ثمّ علّم بعد آدم - عليه السّلام - من عرب الأنبياء [. . .] نبيّا نبيا ما شاء أن يعلّمه حتّى انتهى الأمر الى نبيّنا محمّد صلى

(1) كتب ابن فارس كتابه الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها بناحية من مدينته الّتي تدعى المحمّدية سنة 382 هـ / 992 م . طبع الصاحبيّ ببيروت سنة 1382 هـ / 1963 م طبعة جديدة حسنة حقّقها وقّدم لها مصطفى الشومى .

اللّه عليه وسلّم فاتاه الله - جلّ وعزّ - من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله تماما على ما أحسنه من اللغة المتقدّمة « (2) .

فيبدو من هذا النصّ أنّ ابن فارس استعرف الدور الذي قد يكون للزمان إذ إنه قال إنّ العربيّة ما جاءت جملة واحدة في زمان واحد بل إنّها جاءت موقّفة زمانا فزمانا نبياّ فنبيّا من أوّل الأنبياء إلى خاتم الأنبياء وأنّى له أن يتغافل عن الزمان ولم يخف على أحد أنّ لنبيّ الاسلام محمّد ألفاظا لم تُعرف قبله (3) فهكذا علّق ابن فارس تنزيل اللغة بتنزيل الدين وبحيث إنّ تنزيل الدّين قد تمّ ، تمّ في نفس الوقت تنزيل اللّغة ولذلك ختم ابن فارس نصّه المذكور قائلا : « ثمّ قرّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدّثت » .

وأضاف مبيّنا : « فإنّ تعمّل اليوم لذلك متعمّل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويردّه » .

ولكن وُجِدَ هؤلاء المتعمّلون منذ دهر ، وهم بصفة خاصّة المعتزلة وقد مدح الجاحظ المتكلّمين في كتابه البيان والتبيين على أنّهم « اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم » (4) .

فيظهر أنّ ابن فارس تجاهل اصطلاح المتكلّمين ولو أورد مصطلحاتهم كتابه الصّاحبيّ لنفاها ولردّها فإنّها لم تكن من الأسماء الموروثة عبر عنعنّة تجعلها وما تسمّيه خبرا صحيحا أي علما مقبولا . قال : « ليس لنا اليوم أن

(2) ابن فارس الصّاحبيّ ص 33 .

(3) فليذكر القارئ الآية الكريمة (اليوم أكملت لكم دينكم) - سورة المائدة - وقيل أنّها نُزلت عند حجّة الوداع ولينظر الزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي طبعة دار إحياء الكتب العربيّة 1378 هـ / 1958 م ج 2 ص 209 : ومن فصاحته أنّه تكلم بالفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله ولم توجد في متقدّم كلامها كقوله : مات أنفه وحجيّ الوطيس ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين في ألفاظ جديدة تجري مجرى الأمثال وقد يدخل في هذا إحداثة الأسماء الشرعيّة .

(4) الجاحظ كتاب البيان والتبيين ج 1 ص 139 طبعة عبد السلام محمّد هارون . مكتبة المثنى بغداد 1380 هـ / 1960 م .

نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها .

وقد كان المعتزلة يعتقدون أنّ القرآن كتاب مخلوق أي كتاب نُزِّل بلغة مخلوقة أي بلغة إنسانية اصطلاح عليها الناس بينما كان ابن فارس يعتقد أنّ القرآن هو كتاب غير مخلوق نُزِّل بلغة غير مخلوقة وضعها الله . وكان المعتزلة يرون أنّ الإنسان يكاد يتحكّم في حياته على أرض يؤثر فيها تأثيره . كانوا يرونه قادرا على أن يتقدّم على مرّ الزمان تقدّمًا يُميت أشياء ويُحدث أشياء تقدّمًا كان مثل ابن فارس يخاف منه أن يُخِلّ بالدين .

هَلَّا يكون القرآن « أحدث الكتب » على حدّ تعبير الصوفي المحاسبيّ في أوائل القرن الثالث ؟ (5) ، أي هَلَّا يكون هو الحدث الخارق لأفعال كافّة الأجيال إذ أنّه ليس من الزمان فكان ابن فارس لا يرى الانسان قادرا على أن يُميت أشياء بل على أن يُحدث أشياء وقد قال في نفس الكتاب :

« فإن قال قائل : فقد تواترت الروايات بأنّ أبا الأسود أوّل من وضع العربية وأنّ الخليل أوّل من تكلم في العروض قيل له : نحن لا نُنكر ذلك بل نقول إنّ هذين العِلّمين قد كانا قديما وأتت عليهما الأيّام وقلّا في أيدي الناس ثمّ جدّهما هذان الإمامان » (6) .

فإنّ الانسان عند ابن فارس ومن ذهب مذهبه قبله وبعده إمّا له أن يجدد علما أي له فقط أن يجعل من جديد نُصّب أعين الناس علما حدث في الواقع قديما وقد « أتت عليه الأيّام » فهذا يعيد إلى الذاكرة الأثر المشهور الذي رواه

(5) المحاسبي كتاب فهم القرآن طبعة حسين القوتلي بيروت 1391 هـ / 1971 م ص 277 .

(6) الصاحبى ص 38 .

أبو هُرَيْرَةَ « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » (7) .

فالإنسان عند هذا المذهب لم يُخْلَقْ مُكَلَّفًا بإحداث علم أو فنّ ولو في الشعر فإنّ الشاعر لم يكن مُحَدِّثًا بل مُحَدِّثًا فالبدیع نفسه ليس من إنشاء الشاعر وقد أقرّ بذلك ابن المعتزّ (8) في أوّل كتابه في البديع وهو أتمّه سنة 274 المقابلة سنة 887 .

قال ابن المعتزّ :

« قد قدّمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة والأعراب وغيرهم وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سمّاه المحدثون البديع ليُعْلَمَ أنّ بشارا ومسلما وأبا نواس ومن تقيّلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا هذا الفنّ ولكنه كثر في أشعارهم فعُرفَ في زمانهم حتّى سُمِّيَ بهذا الاسم فأعرب عنه ودلّ عليه » .
فحديث هو القرآن عند تنزيله وحديث ديوان شاعر عندما ينظمه ولكنّ حادثة ديوان من الدواوين لا تقارن بحادثة الكتاب الإلهي ولذلك قد وصفه المحاسبيّ بأنّه أحدث الكتب .

فقد وُفّق ابن فارس في ربطه بين توقيف الدين وبين توقيف اللغة حتّى عبّر عن رأيي يتماسك أشدّ التماسك .

ولا يخفى على أحد أنّ هذين الاسمين - أعني التوقيف والاصطلاح -
ظهرا مقرونين لأوّل مرّة على ما بلغنا في نفس كتاب الصاحبيّ ولكن ليس مجال

(7) نقل هذا الحديث أبو داود السجستاني المتوفّى سنة 275 هـ / 889 م إمام أهل الحديث في زمانه . انظر سننه ج 4 ص 109 طبعة محيي الدين عبد المجيد دار الفكر بيروت .

(8) أمير شاعر وأديب عُبّاسيّ ولي الخلافة يوما وبعض يوم مات مخنوقا سنة 296 هـ / 908 م .

للكشك في أن مسألة التوقيف والاصطلاح هي مسألة قد أثّرت قبل القرن الرابع .

لا أقصد أن أستعرض هنا الكثير من الأقوال الماثورة في هذه المسألة إنما أقتصر على أن أستطلع أقوال بعض النحاة الذين عاشوا قبل ابن فارس .
إنّ النحويّ الذي أسّس النحو العربيّ في القرن الثاني نحوا فريدا لا مثيل له في سائر ثقافات العالم - أعني سيبويه - لم يعالج في كتابه (9) مسألة التوقيف والاصطلاح .

ولكنّا نجد في كتابه بابا عنوانه « هذا ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجيء في الكلام إلاّ نظيره من غيره (10) » .
وتوخّى سيبويه في هذا الباب القصير دراسة جواز إدغام الحروف المتماثلة الواردة في ألفاظ وضعها ليس في اللغة لأيّ منها إلاّ نظير له خالٍ من هذا التكرار الشاذّ .

فمما تمثّل به سيبويه اللفظ « رُدّد » وهو على وزن « فُعّع » أي على وزن لا يوجد في اللّغة إلاّ نظير له تختلف فيه العين واللام وهو « فُعُعلّ » فقياس سيبويه « رُدّد » على « دُخلّل » لما رأى بينهما من توازن و« دُخلّل الرّجل » - في لسان العرب - هو الذي يداخله في أمره ويختصّ به (11) .

(9) على كلّ حال في كتابه على هيئته الحاليّة .

(10) أي بالفرنسيّة : «Des formes à occurrence multiple d'un même harf, avec R₃ de même lieu que R₂, qui sont établies par la (seule) analogie, toute forme équivalente attestée dans la parole étant construite sur une racine différente».

(11) انظر لسان العرب ج 11 صص 240 - 241 - طبعة دار صادر بيروت 1374 - 1376 هـ / 1955 - 1956 م .

وكما تساءل سيبويه عن جواز إدغام العين واللام في «رُدْد» وأجاب بعدم جوازه لقياسه «رُدْد» على دُخُلُ «كذلك تساءل عما قد يطرأ على لفظ آخر وضعه وهو «رَدَدَد» فرأى أن يقيسه على «صَمَحَمَح» و«صَمَحَمَح» اسم له معان كثيرة شتى يقال مثلاً في الرجل الغليظ القصير إنه صمحمح (12).

واستطرد سيبويه مستعرضاً على نفس الوجه أوزاناً فعلية فذكر الفعل «إِرْدَدَ» على «إِفْعَلَ» أي على نظير له تختلف عينه ولامه فذكر أيضاً «إِرْدَادَ» على «إِفْعَالَ» و«إِرْدَنَدَ» على «إِفْعَلَلَ» الخ.

فيبدو من هذا الباب أن سيبويه تبيّن في المضاعفة طريقة لوضع كلمات حديثة تندرج بحروفها المكررة ضمن إطار الاوزان التي قد وجدت. وهذا تصرف من سيبويه طبيعي إذ كان يذهب الى أن اللغة العربية التي يفحصها ويصفها لغة انسانية أي لغة اصطلاح عليها العرب بل لغة لا يزال العرب يصطلحون عليها.

لقد أشرنا سابقاً الى أنه لم يطرق في كتابه موضوع التوقيف والاصطلاح. ربّما لم تكن تلك المسألة قد أثّرت في عهده أو لعلّها لم تبلغ اذ ذاك من الأهمية ما بلغته فيما بعد.

فإن سيبويه لم يُلَمِّع الى هذه المسألة ولكن ألمع في غير موضع من كتابه الى كون العربية لغة إنسانية، مثلاً حيث كتب:

«وبمنزلة. «أَمْ» ههنا قوله عَزَّ وَجَلَّ «أَمْ * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ» فجاء هذا الكلام على كلام العرب قد

علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم ولكن هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم» ! (13) .

وها مقطع آخر بين فيه سيبويه تأثير الاستعمال قال : « وفعلوا - أي العرب - فعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم وهم ممن (14) يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظائره » (15) .

والى نفس الباب الذي لخصناه لمح نحوي نابغ عاش بعد سيبويه بخمسة قرون هو الأسترابادي (16) وقد كتب الأسترابادي في شرحه لشافية ابن الحاجب ما نصه :

« قال سيبويه : يجوز صَوْغُ وَزْنٍ ثَبَتَ في كلام العرب مثله فتقول ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ عَلَى وَزْنِ جَعْفَرٍ وَشَرَبْتُ (16م) بخلاف ما لم يَثْبُتَ في كلامهم فلا يُثَبَّتُ من ضرب وغيره مثل جَالِيْنُوسَ لَانِ فَأَعِيلُولا وَفَاعِيلُولا لم يَثْبُتَا في كلامهم » (17) .

ولكن ما قد تكون جدوى صَوْغِ ألفاظ حديثة على وزن لما يُقَسُّ عليه ؟
لقد نقل الأسترابادي في نفس المقطع رأيا في هذا الصدد نسبه الى الجرمي وهو لغوي بغدادي توفي سنة 225 / 840 كتب ما يلي :

(13) كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة 1385 - 1397 هـ / 1966 - 1977 م ج 3 صص 172 - 173 .

(14) وفي الأصل «نما» .

(15) كتاب ج 3 ص 486 .

(16) توفي الأسترابادي بالقاهرة سنة 684 المقتابلة سنة 1285 أو سنة 686 المقتابلة سنة 1288 .

(16م) الشَّرَبْتُ الفَيْحُ الشَّدِيدُ وقيل الغليظ الكَفَيْنِ أو الرَّجْلَيْنِ فانظر لسان العرب ج 2 ص 160 .

(17) الأسترابادي شرح شافية ابن الحاجب ج 3 ص 295 طبعة دار الكتب العلمية بيروت 1395 هـ / 1975 م وانظر كتاب الخصائص لابن جني بصفة خاصة ج 1 باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح صص 30 - 47 وباب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ص 357 وما يليها - ج 2 ص 25 و صص 28 - 29 .

« وعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبته العرب لمعنى كضرب ونحوه وليس بوجه لأن بناء مثله ليس ليُسْتَعْمَل في الكلام لمعنى حتى يكون إثباتاً لوضع غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب » (18) .

فإذا كان الجرمي يري أنه ليس يحقّ لبعض العرب أن يبيّن « ما لم تبته العرب » فمن المرجّح أنّ الجرمي أدرك أنّ هذا البناء كان من شأنه أن ينشأ عنه حتماً « إثبات لوضع غير ثابت » أي توليد ألفاظ ذات معان لم تكن من قبل ولذلك أراد أن يَحْصُر هذا الصوغ في ميدان الامتحان والتدريب .

وقد امتثل في ذلك الجرمي لرأي أستاذه الأخفش الأوسط المتوفى في أوّل القرن الثالث (19) فكتب الأستراباذي أنّ الاخفش :

« أجاز صوغ وزن لم يثبت في كلامهم أيضاً للامتحان والتدريب بأن يقال : لو ثبت مثل هذا الوزن في كلامهم كيف كان يُنْطَق به فيمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ فائدة وهي التدريب والتجريب » (20) .
فإنّه من الجدير بالملاحظة أنّ الاخفش الأوسط مع أنّه من تلامذة سيبويه حدّد مدى ما قاله سيبويه .

وقد خالف حدّه هذا نحويّ رابع عاصر الجرمي والأخفش بل عاشرهما وهو أبو عثمان المازنيّ المتوفى بالبصرة حوالي سنة 240 هـ / 855 م قال :
« الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدَّم عليه إلّا أن يُسَمَّع فإذا سُمِعَ قيل : أُلْحِقَ ذَا بكذا بالواو والياء وليس بمطرّد فأما المطرّد الذي لا ينكسر فأن

(18) الأستراباذي نفس المرجع .

(19) إنّ الاخفش اوسط توفي بين 210 و221 هـ / 825 - 835 م .

(20) الأستراباذي نفس المرجع .

يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق مثل [. . .] قَرَدَد (21) وعُنْدَد (22) [. . .] والأفعال نحو جَلَبَب [. . .] فإذا سئلت كيف تبنى من ضَرَب مثل جعفر قلت ضَرَبَب [. . .] ومن ظَرَف قلت ظَرَفَف وإن كان فعلاً فكذلك وتُجْرِيه تُجْرِي دَحْرَج في جميع أحواله « (23) .

وحسبنا شرحاً لهذا النصّ للمازني ما قال فيه ابن جني النحويّ العظيم المتوفى ببغداد سنة 392 هـ / 1002 م قال :

« ومعنى قوله [. . .] لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز وكنت تقول : ضَرَبَب زَيْدٌ عَمراً وأنت تريد ضَرَبَب وكذا كنت تقول : هذا ضَرَبَبٌ أقبل إذا جعلته اسماً وكذلك ما أشبهه ولم يجز لك أن تقول : ضَوْرَب زَيْدٌ عَمراً ولا : هذا رَجُلٌ ضَوْرَبٌ لأنّ هذا الإلحاق لم يطرد فلا تقيسه « (24) .

فهكذا أكد لنا ابن جني أنّ ما سمّاه سيبويه بالمضاعفة هو إلحاق يجوز اطّراده وأنّ الوزن الناشئ من هذا الإلحاق يفيد نفس معنى الوزن الخالي منه إذ أثبت لنا أنه يجوز أن نقول ضَرَبَب زَيْدٌ عَمراً ونحن نريد ضَرَبَب زَيْدٌ عَمراً فإنّ الفرق الوحيد الواقع بين ضَرَبَب وضَرَبَب مثلاً هو عنده فَرِيق يتعلّق بمجرد زنة ألفاظ يقحمها شاعر في بحر أو كاتب في سجع .

(21) في لسان العرب ج 3 ص 351 : والقَرَدَد من الارض : قُرْنَةٌ إلى جنب وَهْدَةٍ وقد ذكر ابن منظور للكلمة معاني أخرى .

(22) في لسان العرب ج 3 ص 310 فص 311 : ومالي عُنْدَدٌ وعُنْدَدُ أي بُدٌّ .

(23) أورد هذا النصّ للمازنيّ محققو شرح الاسترأبازي فأنه موجود في الجزء الأول منه في هامش الصفحة 64 .

(24) نفس المرجع السابق .

وهذا الإلحاق الذي قد نميل نحن اليوم أن نعتبره أمراً هيناً لم يكن ابن جنيّ مع كفاءته الكبرى ليتجاسر على أن يقدمه ويُجَوِّزَ أطْراده دون حِجّة فحجّته فيه أستاذه أبو على الفارسيّ المتوفى ببغداد سنة 377 هـ / 987 م قال :

« وسألت أبا عليّ عن هذا الموضع [...] قال : لو اضطرّ شاعر الآن لجاز أن يبني من ضرب اسماً وصفة وفعلًا وما شاء من ذلك فيقول : ضَرْبَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرْبَبٍ وَضَرْبَبٌ أَفْضَلُ مِنْ خَرْجَجٍ لِأَنَّهُ إِلْحَاقٌ مَطْرَدٌ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَطْرَدٍ مِنَ الْإِلْحَاقِ » .

فاذا بآبن جنيّ لا يتمالك عن سؤال المستغرب المتشكك :

« فقلت له : أترتجلّ اللغة ارتجالاً ؟

يا له من سؤال !

فأجاب عنه أستاذه : « نعم لأن هذا الإلحاق لما أطرد صار كاطراد رفع الفاعل ألا ترى أنك تقول : طاب الخُشْكَنَانُ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة لأنها أعجميّة قال : وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره من القياس » (25) .

فإنّ مَنْ يعرّب الخُشْكَنَانِ مثلاً - وهو حلوى فارسيّة - أو الجَوْرَب - وهي لفافة الرجل المعهودة - أي من يعرّب ألفاظاً أعجميّة إنّما يدعوه إلى تعريبها داع ما ، وقد يُخطيء في صحّة هذا الداعي وقد يكون هذا الداعي من

(25) إنّ الخُشْكَنَانِ حلوى انظر كتاب المرّب للجواليقي التعليق 6 م الصفحة 143 .

أوهامه ، ولكنّ هذا الداعي هو حاجة مسّته إلى التعبير عن معنى ما لم يجد لفظاً عربياً يُفيدُه .

فهذا هو نفس السبب الذي دفع الأوروبيّين إلى أن يقتبسوا من العرب كلمتهم « رِزْمة ورق » التي جعلوها Resma في أسبانيا و Risma في إيطاليا و Rame في فرنسا و Ream في إنجلترا و Ries في ألمانيا فإنّ الأوروبيّين عندما اقتبسوا هذه الكلمة ما اقتبسوا لغوا بل اقتبسوا مصطلحا من مصطلحات صناعة قد أخذوها عن العرب فهل يمكننا أن نتصوّر مصطلحا يخلو من معنى ؟

فهذا التشبيه الذي قام به أبو على الفارسيّ وهذا التشكّك الذي أعرب عنه ابن جنيّ في سؤاله القاطع : « أترتجلُ اللغة ارتجالاً ؟ » وهذا الردّ العنيف من نُحاة الجيل الذي يتبع جيل سيبويه ، هذا كلّه لا بُدَّ من أن ينمّ عن شعور شائع بينهم بأن البناء الذي وسمه ابن جنيّ بأنّه ارتجال ستتفرّع منه تفرّعا لا يُقَمّع معان لم تكن من قبل .

فاذا بالرجل المرتجل يجد نفسه وقد أوجد مصطلحا .

ويكمن في مضاعفة وزن أي في إلحاق عين بعين أو لام بلام معنى أيّا كان يحدث حتما من مقارنة الوزن المغيّر بالوزن الأصليّ وكيف لا إذ إنّ كلّ اللغات العربيّة مبنية على حروف أصليّة ومشتقة منها بحروف زائدة تجعلها أوزانا .

ومن نهى من النحاة عن تفنين الأوزان وكذلك من حدّ منه حتّى مسخه إلى وسيلة تعليم وامتحان فإنّه موقف القائل بالتوقيف .

فليس من الصدفة أنّ النحويّ الذي استغرب ارتجال اللّغة أعني ابن جنيّ ظلّ متحيّرا بين التوقيف والاصطلاح فإنّه قال :

« أقف بين تَيْنِ الحَلَّتَيْنِ حسيِراً وأُكَاثِرُهُمَا فَأُنْكَفِيءُ مَكْثُوراً وَإِنْ خَطَرَ
خاطر فيها بعدد يعلّق الكفّ بإحدى الجهتين ويكفّها عن صاحبتهما
قلنا به » (26) .

والآن في ختام استعراضنا أقوال أولئك النّحاة يمكننا أن نستنتج من
مقارنة بعضها ببعض أنّ مذهب التوقيف نشأ مانعاً من الاصطلاح في الجليل

(26) هذا المقطع خاتمة باب « القول على أصل اللّغة الإلهام هي أم اصطلاح » الذي كتبه ابن جنيّ في
الخصائص ج 1 ص 47 .

وها نقلنا هذا المقطع الى الفرنسية :

« Je me trouve entre ces deux attributs [possibles de la langue arabe : est - elle révélée
ou, sinon, humaine ?], plein de lassitude. Je traite l'un et l'autre, tour à tour, pour en
épuiser la matière, et mes tentatives s'épuisent. Si, plus tard, une idée [nous] venait qui fasse
pencher un plateau de la balance, nous le dirions » .

وأما اللّسنيّ التونسيّ الدكتور عبد القادر المهيري فقد ذهب في كتابه النفس grammaticales d'Ibn Jinnī
(نظريّات ابن جنيّ النحويّة) ص 301 - الى أنّ النحويّ العربيّ كان يضمّر
ميلاً راجحاً لا يشكّ فيه إلى مذهب يتبنّى في أجراس الأصوات الطّبيعيّة مصادر الأصوات والألفاظ اللّغويّة وها
هو نصّه :

« En définitive, la position d'Ibn Jinni vis-à-vis du problème de l'origine du
langage, bien que manquant de netteté, implique une sympathie incontestable
vis-à-vis de la théorie naturaliste. Parce qu'elle permet de justifier le choix des
signifiants et de réduire la part de l'arbitraire qui est inhérente à toute convention,
elle s'accorde mieux avec sa tentative de soumettre la langue à la raison. Et on
peut légitimement se demander dans quelle mesure l'auteur de Hasā'is ne voit pas,
dans l'imitation des bruits naturels, une modalité d'application du « conventiona-
lisme », puisque le langage devient alors du ressort de l'homme, ce qui exclut toute
intervention surnaturelle. Mais la convention alors ne serait plus arbitraire,
puisque l'imitation constituerait le motif qui pousse à faire tel choix et non tel
autre.

« Cependant malgré cette sympathie, il ne rejette pas les deux autres
théories : « Sache après cela, dit-il, que bien que (ce sujet me préoccupe) depuis
longtemps, il ne cesse d'être l'objet de mes recherches et de mes investigations. Je
constate que je suis fortement attiré par divers motifs et idées qui orientent mon
esprit dans les directions opposées et le maintiennent dans l'indécision ».

الَّذِي تَبَعَ سِيُوبِيهِ إِذْ إِنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ عَلَى مَا بَلَّغْنَا تَفَرَّدَ بِمَذْهَبِهِ إِلَى اصطلاح اللّغة .

هذا من جهة ومن جهة ثانية تثور هنا مسألة أخرى هي : هل كانت المضاعفة الّتي عرضها سيبويه في كتابه في هذا الباب الّذي أجمَلته تناسب حقيقة اللغة العربيّة أي بعبارة السّنيّة هل كانت المضاعفة السّيوِيّية تناسب هيكل اللغة أي نظام بناها ؟

إنّ اللّغة العربيّة قد بنت نظامها لتسمية الأشياء والأحداث على أصول ثلاثيّة تترتّب ثلاثيّتها على توزيع حروفها الصامتة والصائتة طول الخطّ الرّكني الذي ترسمه المقاطع .

فمن المعروف أنّ المقاطع الصحيحة منها هي مقطعان أوّلها المقطع الذي سُمّي بالمتفتح وهو مقطع مكوّن من حرف صامت وحرف صائت ك « لَ » أعني لام التوكيد أو « لَآ » أعني اللام النافية وثانيهما المقطع الذي سُمّي بالمتغلق وهو مقطع مكوّن من حرف صامت وحرف صائت وحرف ثالث صامت ك « لَمْ » مثلاً أعني الحرف الجازم فكلّ مقطع سواهما قد يقع في اللغة ليس إلّا نتاج تكييف كالتكييف الذي قد ينشأ من الوقف محوّلًا مقطعين أصليّين إلى مقطع شاذّ أي إلى مقطع يتواتر حدوثه في الكلام في الجملة . التالية « ماذا فَعَلْتُ ؟ » حيث نجد أنّ المقطع الآخر لا يُغلقه حرف صامت واحد بل حرفان صامتان .

فترتّب على هذا النظام المعروف أنّه من المستحيل في الفصحى استبدال حرف صامت بحرف صائت أي أنّه يستحيل الاستبدال الذي نشاهده في اللغة الفرنسيّة إذ يمكننا أن نحوّل به الاسم الفرنسيّ « Porte » الذي معناه « باب » إلى الاسم « Aorte » الذي معناه « أبهر » جاعلين الصائت « a » مكان الصامت « p » .

فترتب على كون مثل هذا الاستبدال مستحيلا في العربية أن الحروف الصامتة تنحصر في مجموعة وأن الحروف الصائتة تنحصر في مجموعة ثانية منفصلة عن الأولى وقد أفادت العربية من هذا الانفصال اذ كلفت الحروف الصامتة دون الحروف الصائتة بتسمية الأشياء والأحداث فكونت كذلك أصولا ثلاثية يتيح توافق عناصرها الثلاثة أكثر من عشرين ألف معنى أساسي ثم جعلت كل أصل مثلث في قوالب الأوزان التي صنعتها من الحروف الصائتة ومن بعض الحروف الصامتة كالتاء والنون مثلا وقد أهلتها لهذه الوظيفة مادتها الصوتية الخاصة .

فما أتى به سيبويه في الباب المذكور سابقا هو تمهيد لوضع كلمات لم تكن فإنه شروع منه في طريقة من الطرائق المفتوحة في اللغة لدى من يريد من ابنائها أن يلقي أساء حديثة على مسميات حديثة .

وهذه الطريقة هي أسهل طريقة ممكنة إذ يظل واضح اللفظ ضمن إطار الأوزان الموجودة مقتصرًا على مضاعفة عين كلمة موجودة أو مضاعفة لامها . فان هذا الاشتقاق لا يمسح الأصل الأولي الذي لا يزال كذلك ظاهرا ملموسا فهو فضلا عن ذلك وضع قريب لا يطلب من الواضع ان يُبدع أصلا يركبه من ثلاثة أحرف لم تركب قط في أصل قد كان .

ومن المرجح أن اللغة العربية قد شرعت في اعتماد هذه الطريقة في عصر سيبويه إذ لا شك في أن صاحب الكتاب لم يتوهم هذا الاشتقاق بل لا شك في أنه شاهده وعرفه وبدأ تنظيره (27) .

(27) فليذكر القارئ بيت رؤبة بن العجاج الذي تمثل به ابن جني في الخصائص ج 1 ص 358 :

هَلْ يُنَجِّنِي حَلِيفٌ سَخِيتٌ * أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ أَوْ كَبِيرٌ

حيث قال الراجز « سَخِيت » وهو من السخت أي الشديد كزخيل من الزحل أي السريع فمن الأسف أنه لم يبلغنا ما شاهده ابن جني - على حد تعبيره في كتابه ج 1 ص 45 - من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الاسماء : كالنجار والصائغ والحائك والبناء والملاح .

وان كان الامر كذلك فقد قدّم لنا سيبويه دليلاً زائداً على أنّ اللغة العربية كانت حيّة في عصره بل على أنّها لم تنزل حينذاك في طور النمو . فإذا لم يُغلَق في الواقع باب القياس قطّ .

أندري رومان

(جامعة ليون 2)